المؤسسات المصغرة كأداة لتحقيق التنمية المحلية

Micro-enterprises as a tool for local development

تاريخ الارسال: 22/03/2018 تاريخ القبول: 02/06/2018

محمد قرينات
جامعة بومرداس
m.grinat@univ-boumerdes.dz

صبرينة طكوش
جامعة الجزائر 3
takouche.sabrina@gmail.com

ملخص:

موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تشكل مجالا خصبا للمفكرين والاقتصاديين لأنها تعنى بتجسيد تنمية شاملة متوازنة جغرافيا، ولما كانت فعالية المؤسسات المصغرة عظيمة في إحداث توازنات جهوية، والمساهمة في تحقيق التنمية لكل المناطق، وخاصة تلك المعزولة جغرافيا وسهولة انشائها قياسا بباقي الأنواع من المؤسسات جاءت هذه الورقة البحثية التي **تهدف** الى ابراز الدور التنموي للمؤسسات المصغرة والادوار الجديدة للجماعات المحلية على ضوء التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016، وكذا ابراز المجهود الوطني في انشاء ومرافقة وتطوير المؤسسات المصغرة.

الكلمات الدالة: (التنمية المحلية، الجماعات المحلية، التخطيط للتنمية، المؤسسة المصغرة، تمويل التنمية)،

Abstract :

The subject of local development is one of the topics of great concern to intellectuals and economists, because it is centered around an overall development geographically balanced. Since the effectiveness of micro-enterprises is great in creating regional balances and contributing to the development of all regions, especially those isolated geographically, and their easiness to establish compared to other types of enterprises, this research paper aims to highlight the developmental role of micro-enterprises and the new roles of local communities in the light of the recent constitutional amendment of 2016, as well as highlighting the national effort in establishing, accompanying and developing micro-enterprises

Key words: Local Development, Development Planning, Microenterprise,

JEL classification: O18

المنارة للاستشارات

تمهيد:

يحظى موضوع التنمية المحلية باهتمام متزايد في العديد من البلدان، سواء على مستوى السياسات الاقتصادية للدول، أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، حيث تعد التنمية المحلية أحد البدائل الاستراتيجية الهامة لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية عموما، وكنتيجة لاختلالات التنمية المبنية على مركزية التسيير والتي ظلت فيها المؤسسات المحلية مجرد منفذ لسياسات مركزية قد لا تتناسب في أغلب الأحيان والخصوصيات المحلية، قامت الجزائر الحديثة الاستقلال لمجابهة مشاكل التخلف الموروثة بمراجعة مناهج التنمية المتبعة القائمة على التخطيط المركزي مما أدى إلى تفاقم الأزمة.

وقصد الحد من هذه الأزمات، سعت الجزائر في إطار إصلاحاتها الاقتصادية الى تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة، ولتجسيدها اعتمدت الجزائر مبدأ اللامركزية في التسيير، القائم على وجود جماعات إقليمية منتخبة باعتبارها أهم ركيزة لتحقيق التنمية المحلية، من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات الإقليمية خصوصا في ظل التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016، والتي تكرس اللامركزية، والدور الاقتصادي للجماعات الإقليمية، ولا يمكن الحديث عن تجسيد تنمية محلية متوازنة جغرافيا دون أن نشير لفعالية المؤسسات المصغرة في إحداث توازنات جهوية، والمساهمة في تحقيق التنمية.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم المؤسسات المصغرة في تحقيق تنمية محلية متوازنة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نتطرق لمفاهيم عامة حول التنمية، التنمية المحلية والمؤسسات المصغرة لننتقل للمؤسسات المصغرة في الجزائر وإبراز المجهود الوطني في دعم المؤسسات.

1- مفاهيم عامة حول التنمية المحلية.

اذا كانت التنمية الاقتصادية هي مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وبتوفر العناصر التكنولوجية والفنية اللازمة، تؤدي إلى إحداث تغيرات متزايدة في الدخل الوطني أكبر من الزيادة في السكان، مما يترتب عليه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من جهة، وضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات الأفراد المتزايدة وتحقيق فرص أكثر استقرارا للتوظيف، وتعليم أفضل، ومستويات أحسن من الصحة والتغذية، وسكن أفضل،

المنارة للاستشارات

وزيادة في الخدمات العامة "الماء، الطاقة والنقل، وسائل الرفاهية، وخدمات الأمن"، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية[1]. وبانتقال مفهوم التنمية من المفهوم المادي الى المفهوم الإنساني والتي يعتبر التمكين والمشاركة أهم مكون أساسي لها، والذي" يعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة، باعتبارهم فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي، وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون مشاركة نشيطة. كما أن المواطنة ينبغي أن تقوم على أساس من المساواة والشمول[2]، ولما كانت الفعالية والمواطنة تنطلق من المستوى المحلي فقد انتقل اهتمام المنظرين للتنمية المحلية وتنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم[3]، ويعتبر "جيمس سبيث" المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي للتنمية البشرية على أنها "تنمية لا تكتفي بتوليد النمو، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا. وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات[4].

أ- تعريف التنمية المحلية:

يمكن أن نعرف التنمية المحلية على أنها" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة[5]. هذا التعريف، يبرز أن التنمية المحلية ترتكز على عنصرين أساسين: المشاركة الشعبية: والتي تدعم جهود التنمية المحلية ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم معتمدين على مبادراتهم الذاتية، وتوفير مختلف

---

[1] غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنضمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 22.

[2] تحديات أمن الانسان في البلدان العربية، **تقرير التنمية الانسانية العربية** 2009، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ص 198.

[3] Jean Yves Gouttebel, **Stratégie de développement territorial**, ed Economica, Paris,2003 , p91

[4] التنمية في كل عمل، **"تقرير التنمية البشرية** 2015"، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2015 ص 11

[5] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001، ص13.

المنارة للاستشارات

الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس.

وعرفها (Xavier Griffer) بأنها مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم[6]، ويستشف من هذا التعريف أن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة (إقليم)، يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على تعبئة طاقات ذلك الإقليم بغرض استغلال إمكانياته وموارده.

فيما يرى الأستاذ (ARTHUR DUNHAM) بأن التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية[7]. وفق هذا التعريف فإن التنمية المحلية تتحكم فيها عناصر هامة هي:

- ضرورة وجود برنامج مخطط يشمل حصر احتياجات الأفراد، ويفسح المجال للمشاركة الشعبية والجماهيرية، وذلك بغرض إنجاز مشاريع التنمية المحلية.
- توفير مساعدات فنية وإعانات مالية من السلطات المركزية للجماعات المحلية، كدعمها بالمعدات والأجهزة، من اجل عملية دعم التمويل المحلي.

2- مجالات التنمية المحلية: تشتمل التنمية المحلية على مجالات كثيرة نذكر:

أ . التنمية الاقتصادية: هي عملية إطلاق لقوة معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، تؤدي إلى تغيرات متزايدة في الدخل الوطني أكبر من الزيادة في السكان، يترتب عليه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وذلك من خلال التغيرات في الهيكل الإنتاجي والإطار التنظيمي وعرض الموارد الإنتاجية وطلبها.

ب. التنمية البشرية: جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2010 والذي يحوي تقييم عشرين سنة من ظهور المفهوم " أن الانسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة والهدف الأساسي للتنمية هو توفير بيئة يعيش فيها الانسان حياة مديدة ملؤها الصحة والابداع، ومع أن ذلك يبدو أمرا بديهيا كثيرا ما يغفل في غمرة الاهتمام المباشر بتراكم رأس المال"[8]، وهو مجال يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني بالتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج

---

[6] Xavier Griffer, Territoires de France : **Les enjeux économiques sociaux de la décentralisation** , Ed ,Economica , Paris ,1984,P146.

[7] الجندي مصطفى، **الإدارة المحلية استراتيجياتها**، منشأة المعارف، ، مصر،1987، ص132 .

[8] تقرير التنمية البشرية، **"الثروة الحقيقية للأمم "**، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2010، ص 12.

المنارة للاستشارات

الرامية للنهوض به، وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي، والتي نجمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية[9]. وهناك علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية[10].

ج. التنمية الإدارية: ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة مترابطة، تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات. كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية، وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل، ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية[11].

د. التنمية المحلية والتخطيط الإقليمي: إن قضايا التنمية المحلية ترتبط بعمليات التغيير المخطط على المستوى المحلي، باعتباره الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية، ولذلك تثار مجموعة من التساؤلات حول التخطيط ومعناه وأهدافه وأساليبه، فضلا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الخطة وتنفيذها، ولكي يكون التخطيط للتنمية سليما لا بد أن يقوم على مجموعة من الأسس:

*أن يكون التخطيط واقعيا وعلى أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة.

*أن يكون التخطيط شاملا ومتكاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

*أن يكون التخطيط مرنا بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم[12].

3- أهداف التنمية المحلية: تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:

---

[9] عاتيمي محمد رياض، **نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية**، مصر، مكتبة الاسكندرية، 1989، ص 49.

[10] فرج محمد إسماعيل، **التخطيط للتنمية الريفية**، مصر، مكتبة الإسكندرية، 1983، ص 240.

[11] عبد اللطيف إبراهيم، **"الإطار الفكري للتنمية المحلية"**، مجلة الإدارة، عدد3، 1992، مصر، ص 54.

[12] الشريف علي، **الإدارة العامة: مدخل الأنظمة**، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1991 ص 333

المنارة للاستشارات

-شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في مراكز الجذب السكاني، وتنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

-جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق وإتاحة المزيد من فرص العمل لأبنائها.

- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع ، والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

-تسريع عملية التنمية الشاملة وحرص المواطن على المحافظة على مشروعاته، وكذا زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في تحويل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى المشاركة الفاعلة[13].

4- مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة:

احتل موضوع المنشآت المصغرة كأداة للنمو والتشغيل حيزا كبيرًا في أدبيات التنمية، خاصة من حيث العلاقة بين حجم المنشأة، ومساهمتها في النمو والتشغيل، وبرَر بعض الاقتصاديين وجود المنشآت المصغرة في حالة السلع ذات الطلب المنخفض وذات الطابع الشخصي مثل تلك المصنوعة يدوياً أو بالنسبة للخدمات التي تتطلب القرب من الزبون. وعليه فإن حجم المنشأة قد تفرضه طبيعة السلعة أو الخدمة وكذلك النطاق الجغرافي للنشاط.

أ-النشأة والدوافع: اتسمت سبعينات القرن الماضي بالارتفاع الكبير في عدد المنشآت المصغرة في الدول المتقدمة عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، مما قلص من هيمنة كبرى المنشآت، ويعود انتشار المنشآت المصغرة لعنصرين اثنين هما: ارتفاع عدد الشباب الطالبين للعمل، وكذا التقدم التقني الذي ساهم في انتشار وسائل إنتاج صغيرة الحجم وأقل تكلفة، ووضع حدًا لهيمنة التيلورية (Taylorism) وعزز هذا التوجه اشتداد المنافسة الدولية التي حتمت على كبرى الشركات اتخاذ أساليب أكثر مرونة، حتم عليها اللجوء للتعاقد مع منشآت مصغرة داخليا أو خارجيا، لإنتاج بعض المكونات للتقليل من التكاليف. ونظرًا لقيام المنشآت المصغرة بدور الصناعات المغذية لشركات صناعية أكبر مثل صناعات السيارات والأجهزة الكهربائية ...، زادت خلال العقود الماضية مساهمات المؤسسات المصغرة في القيمة المضافة والعمالة والنمو[14]. ولصعوبة تحديد تعريف دقيق للمؤسسات المصغرة والصغيرة تم الاعتماد على جملة من

---

[13] قاسم جعفر أنس، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص3.

[14] صندوق النقد العربي، "تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، 2012، ص 209.

المنارة للاستشارات

المعايير يستند عليها لتحديد ماهية هذه المؤسسات، فهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: معيار عدد العمال، رأس المال، كمية الإنتاج أو قيمته، حجم المبيعات...، وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يستخدم أكثر من معيار واحد في الوقت نفسه.

الجدول 1: تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة:

	المؤسسة المصغرة			المؤسسة الصغيرة		
	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
البنك الدولي	9-1			49-10		
الاتحاد الاوروبي	9-1			49-10	أقل من 7 مليون أورو	
الجزائر	9-1	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون	49-10	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون دينار

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق.

يصنف البنك الدولي المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال في المؤسسات المصغرة والتي يعمل بها ما بين 10-50 عامل في المؤسسات الصغيرة والتي يعمل فيها ما بين 50-100 عامل في المؤسسات المتوسطة، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فالمؤسسة المصغرة هي التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمؤسسة الصغيرة هي التي تشغل أقل من 50 عامل والتي تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل أقل من 250 عامل والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أما في الجزائر فيتلخص تعريف المؤسسات المصغرة في القانون رقم 18-01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث اعتمدت فيه الجزائر على معايير: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي أو الحصيلة السنوية.

المنارة للاستشارات

ب-دور المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية المحلية:

- توفر هذه المشروعات فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل، وتشارك في خلق القيمة المضافة للاقتصاد، حيث قدرت نسبة مساهمتها ب 35% في الجزائر من الناتج المحلي الخام.
- تمثل المؤسسات المصغرة وسيلة ناجحة لتعبئة المدخرات المصغرة، وضخها كاستثمارات.
- تعد المؤسسات المصغرة من الأليات الفعالة في إنتاج وتوفير السلع والخدمات المنخفضة التكلفة والسعر خاصة لقطاعات المواطنين من ذوي الدخول المنخفضة.
- استقطاب الاستثمارات الأجنبية مما يساهم في نقل وتوطين التقنيات الحديثة.
- تتميز المشروعات المصغرة بقدرتها العالية على توفير مناصب العمل، حيث تكون تكلفة فرص العمل المتولدة في المشروعات المصغرة منخفضة جدا بما يناسب الدول النامية، فضلا عن قدرتها العالية على استيعاب وتوظيف العمالة التي ليس لها كفاءة عالية.
- تساهم المشروعات المصغرة في تراكم رأس المال لتطوير المجتمع والأفراد ولنقل الأفراد من شريحة أقل دخلا إلى شريحة أعلى دخلا، وتتميز المشروعات المصغرة باستخدام المنتجات المحلية، دون اللجوء إلى التكنولوجيا الحديثة مما يقلل من التكاليف الإضافية[15].
- رفع إنتاجية العمل الاجتماعي؛ وهو الركن الأساسي لتحقيق التنمية. ويساهم انتشار المؤسسات المصغرة في زيادة إيرادات ميزانية الجماعات الإقليمية، كما تصبح الميزانيات الإقليمية مستقلة استقلالا تاما في التسيير، خاصة البلديات الريفية منها.
- توفير فرص العمل للمرأة ومنحها نفس الأجر الذي يتقاضاه الرجل لقاء العمل ذاته.
- ازدياد الدخل الوطني؛ وبالتالي زيادة تراكم رأس المال الضروري لإنجاح برامج التنمية.

3- واقع المؤسسة المصغرة في الجزائر.

[15] الاسرج حسين عبد المطلب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، 24 أفريل 2010 أنظر إلى: *https://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300/.../MPRA_paper_22300*

المنارة للاستشارات

ميز المشرع الجزائري من خلال المواد 8،9،10 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة، وهذا اعتمادا على معيارين وهما:

معيار عدد العمال ومعيار رقم الأعمال [16].

أ- تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات المصغرة وأعداها.

عرفت المادة العاشرة من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسة المصغرة (الصغيرة جدا) بأنها:" مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز (20) مليون دينار جزائري"، والجدول التالي يبين أعداد المؤسسات في الجزائر سنة 2017.

الجدول رقم 2: أعدد المؤسسات في الجزائر حسب النوع.

نوع المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة %
المؤسسات المصغرة (من 1 إلى 9 أفراد)	1035891	%97.7
المؤسسات الصغيرة (من 10 إلى 49 فرد)	21202	%2.00
المؤسسات المتوسطة (من 50 إلى 250 فرد)	3196	%0.30
المجموع	1060289	%100

المصدر: نشريه إحصائية صادرة عن وزارة الصناعة والمناجم السداسي الأول من سنة 2017.

ب- آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار: من خلال استحداث:

1- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(L'ANDI) : هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز، التي تتمحور على: إجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي، واستحداث نظامين من الامتيازات، تتواجد الوكالة على كامل تراب الوطن، من خلال **الشباك الوحيد** اللامركزي والذي يعتبر بنية تحرص على أن تكون المخاطب الوحيد لصاحب

[16] المواد 8،9،10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ 10يناير 2017، المتضمن التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد2، الصادرة 11 ربيع الثاني عام 1438 / 11يناير 2017.

المنارة للاستشارات

المشروع من أجل التخفيف والتسهيل في الإجراءات الإدارية المتعلقة بمشروع الاستثمار[17]، مهمتها تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، وهذا بفضل التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع الممنوح من طرف الإدارات والهيئات المعنية، لمثليهم داخل الشباك[18].

2- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** في إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي، أنيط بالصندوق سنة 2004 مأمورية تسيير جهاز دعم إحداث النّشاطات، وفي سنة 2010 اتخذت السلطات إجراءات جديدة ترمي إلى تطوير وتحويل ثقافة المقاولة بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن[19] تخفيض مدة التسجيل، رفع مستوى الاستثمار وتخفيض سن الالتحاق بالجهاز. وتستند الاستثمارات المراد إنجازها على صيغة التمويل الثلاثي: صاحب المشروع، البنك والصندوق من خلال التركيبة التالية: **المساهمة الشخصية** تمثل 1-2٪ من تكلفة المشروع، **تمويل الصندوق**: 28-29٪ (على شكل هبة)، **تمويل البنك**: 70٪ (بفوائد مخفضة). والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية؛ وكذا التدريب والتكوين في تسيير المؤسسات، وهو يهدف إلى تقييم وتحسين الخبرة المهنية لأصحاب المشاريع في المستقبل، الذين لا يملكون إثبات الكفاءة يتكفل ماديا بالعملية ويتوفر الصندوق على شبكة فروع والملحقات على كامل الوطن[20].

3- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) :** هيئة عمومية أنشئت في عام 1996 مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات وهو جهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ (19-35) أنشئ أساسا لإجراءات الدعم التالية[21]: مساعدة وتكوين مميز للشاب صاحب المشروع، المساعدات المالية :يمثل **القرض** على شكل هبة من 28 إلى 29٪ من التكلفة الإجمالية، التخفيض في الضرائب البنكية. المساعدة في الحصول على **التمويل البنكي** (70٪) من خلال لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، ويقدم الجهاز صيغتين في التمويل، **مختلطة:** المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة، **الثلاثي**: المساهمة الشخصية +تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية: المساهمة

---

[17] ، موقع وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية بتاريخ 10 جوان http://www.mdipi.gov.dz.2018

[18] http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/role موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار اطلع عليه بتاريخ 20 جوان 2018.

[19]https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx موقع الصندوق الوطني للتامين على البطالة اطلع عليه بتاريخ 25 جوان 2018.

[20] ا، موقع وزارة الصناعة والمناجم أطلع عليه بتاريخ 06 جوان http://www.mdipi.gov.dz 2018.

[21] ، موقع وزارة الصناعة والمناجم اطلع عليه بتاريخ 25 جوان http://www.mdipi.gov.dz.2018

المنارة للاستشارات

الشخصية تمثل 1-2٪ من تكلفة المشروع؛ الوكالة: من 28-29 بالمئة من التكلفة، قرض على شكل هبة من البنك: 70٪ من التكلفة.

كما يعطي **مزايا ضريبية** (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع وبعد خلق المؤسسة، وتتواجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في كامل التراب الوطني[22].

4- الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة(ANGEM) : تقوم الوكالة بتطوير القرض المصغر، لتنمية القدرات الفردية وهو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير ومواد أولية، موجه لكل من يبلغ أكثر من 18 عاما **القرض "شراء المادة الأولية:** تمويلا بنسبة مئة بالمئة، **القرض "اقتناء عتاد وتجهيزات صغيرة":** التكلفة القصوى للمشروع مليون دج، وفق التركيبة المالية المساهمة الشخصية: واحد بالمئة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: 29 %، وهبة من البنك :70%، الوكالة دورها الاستقبال والإعلام والمساعدة على تجسيد المشاريع[23].

الجدول 3: العمليات التي قام بها الصندوق لغاية 30 سبتمبر 2018.

عدد المستفيدون من الخدمات غير المالية	عدد مناصب الشغل المستحدثة	عدد القروض المصغرة الممنوحة		
		للرجال	للنساء	إجمالي
749 292	1 273 265	314 274	539 774	854 048

المصدر: https://www.angem.dz/ar/home.php أطلع عليه بتاريخ 15 أكتوبر 2018.

ج- المساعدة على الحصول على التمويل البنكي: تطرح العديد من المشاكل فيما يتعلق بتمويل مشاريع خلق مؤسسة من بينها.، الضعف الفادح في الصناديق الخاصة، الغياب أو العجز، في بعض الحالات، في تقديم ضمانات للبنك من قبل أصحاب المشاريع. أنشأت الدولة أجهزة ضمان القروض البنكية الموجهة للاستثمار للتغلب على الصعوبات نذكر[24]:

1- **صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة:** يهدف الصندوق إلى ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في

[22] https://ansej.dz/images/flayer/presentation_ar.pdf.2018 بتاريخ 9 سبتمبر

[23] http://www.mdipi.gov.dz/الوكالة الوطنية,226.2018 بتاريخ 20 جوان

[24] http://www.mdipi.gov.dz/? صندوق موقع وزارة الصناعة والمناجم ، بتاريخ 15 أكتوبر 2018

المنارة للاستشارات

الصندوق للمستفيدين الذين تلقوا إخطار بمساعدات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة،

2- **صندوق الضمان المشترك للمخاطر / القروض للشبان أصحاب المشاريع:** تم إنشاء الصندوق لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ضمان الصندوق يكمّل ذلك الذي سبق تقديمه من قبل الجهاز، وهي: التعهد بالمعدات و / أورهن العتاد لفائدة البنوك، وثانيا لفائدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛ وضع التأمين على مختلف الأخطار لصالح البنك؛ تحسب المساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح (0.35٪).

3- **صندوق الضمان المشترك على الأخطار** قروض استثمار أصحاب المشاريع العاطلين البالغين 35-50 سنة: تم إنشاء الصندوق لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ضمان الصندوق يكمّل الذي سبق، وتحسب المساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح (0.35٪)[25].

4- **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR) :** هي مؤسسة عمومية تهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع أو توسيع النشاط بتوفير ضمانات للبنوك، من أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع، يأتي ليكمّل الضمانات الفعلية التي يطلبها البنك لزبائنه لتحريك القروض الممنوحة. يملأ هذا الضمان نقص الضمانات العقارية والتعهد على المعدات لصالح البنك

5- **صندوق ضمان قرض الاستثمار(CGCI) :** هو مؤسسة عمومية تم إنشاءه لخلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل حصولها على القرض، وتكمن مهامه في تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية الممنوحة، وهو يغطي مخاطر الإعسار، التي تكبدتها البنوك جرّاء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويكمّل أجهزة المساعدة الأخرى الحد الأقصى للضمان هو 250 مليون دينار[26].

6- **مؤسسات رأس مال الاستثمار:** رأس مال الاستثمار هو أسلوب تمويل من خلال امتلاك مساهمات قليلة ومؤقتة في رأس مال مؤسسة ما. ويساعد تدخل مؤسسة رأس مال الاستثمار على تعزز الصناديق الخاصة للمؤسسة الممولة، وتحسين قدرات الاقتراض من البنوك ويحدد القانون في الجزائر نسبة مساهمة مؤسسة رأس مال الاستثمار ب 49٪ على أقصى حد في رأس مال المؤسسة ومدة

---

[25] صندق الضمان ، وزارة الصناعة والمناجم بتاريخ 16 أكتوبر 2018. http://www.mdipi.gov.dz/

[26] صندوق ضمان ، وزارة الصناعة والمناجم بتاريخ 16 أكتوبر 2018. http://www.mdipi.gov.dz/?

المنارة للاستشارات

المساهمة تتراوح ما بين 5 و7 سنوات. هناك ست مؤسسات رأس المال الخطر عملياتية أو في طور الإنشاء. كلها فروع تابعة لبنوك عمومية؛ بنك التنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، البنك الجزائري للتنمية، بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري. يمكن لأصحاب المشاريع اللجوء إلى واحدة من هذه الشركات للمساهمة في رأس مال المؤسسة المراد خلقها. يمكنهم إيجاد الإرشادات والمعلومات الدقيقة لهذا الغرض على مستوى وكالات البنوك العمومية في أماكن إقامتهم[27].

الخلاصة:

تناولنا في هذه الورقة البحثية مفاهيم عامة حول التنمية المحلية باعتبارها من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، على مستوى السياسات الاقتصادية للدول، والبحوث العلمية وعرجنا على المؤسسات المصغرة، بذكر أهم خصائصها، والتي أدت بها إلى لعب دور مهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي كما تعرضنا إلى مختلف الأهداف المرجوة من إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وعرض مراحل تطورها في الجزائر، وكذا المجهود الوطني لدعمها مما جعلها تحتل أغلب قطاعات النشاط، وترجع أسباب انتشار هذا النوع من المؤسسات إلى سهولة إنشاءها، خصوصا أنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة كما أن الدولة في الآونة الأخيرة سعت و باستمرار إلى تدعيم هذا النوع من المؤسسات كونها مغذية و مكملة للصناعات الكبرى، حيث أنه بموجب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السالف الذكر، تم إنشاء هيئة ذات طابع خاص لضمان تنفيذ سياسة تطوير هذا النوع من المؤسسات في مجال الإنشاء والإنماء والديمومة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة.

قائمة المراجع والمصادر:

1- التنمية في كل عمل، "تقرير التنمية البشرية 2015"، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2015.
2- الجندي مصطفى، الإدارة المحلية استراتيجياتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،1987.
3- الشريف علي، الإدارة العامة: مدخل الأنظمة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1991.
4- القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ 10يناير 2017، المتضمن التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد2، الصادرة 11 ربيع الثاني عام 1438 / 11يناير 2017.

[27] مؤسسات رأس المال، موقع وزارة الصناعة والمناجم، http://www.mdipi.gov.dz بتاريخ 16 أكتوبر 2018.

المنارة للاستشارات

5- تحديات أمن الانسان في البلدان العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية 2009، برنامج الامم المتحدة الإنمائي.
6- تقرير التنمية البشرية، "الثروة الحقيقية للأمم "، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2010.
7- صندوق النقد العربي، "تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، 2012.
8- عاتيمي محمد رياض، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، مصر، مكتبة الاسكندرية ،1989.
9- عبد اللطيف إبراهيم، "الإطار الفكري للتنمية المحلية"، مجلة الإدارة، عدد 3، 1992، مصر، ص 54.
10- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001.
11- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنضمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012.
12- فرج محمد إسماعيل، التخطيط للتنمية الريفية، مصر، مكتبة الإسكندرية، 1983.
13- قاسم جعفر أنس، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
14- https://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300/.../MPRA_paper_22300
15- الاسرج حسين عبد المطلب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، 24 أفريل 2010
16- http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/role موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار اطلع عليه بتاريخ 20 جوان 2018.
17- https://ansej.dz/images/flayer/presentation_ar.pdf بتاريخ 9 سبتمبر 2018.
18- https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif. aspx موقع الصندوق الوطني للتامين على البطالة اطلع عليه بتاريخ 25 جوان 2018.
19- http://www.mdipi.gov.dz موقع وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية اطلع عليه بتاريخ جوان، أكتوبر 2018.
20- 19- Jean Yves Gouttebel, Stratégie de développement territorial, ed Economica, Paris,2003,p91.
21- 20- Xavier Griffer , Territoires de France : Les enjeux économiques sociaux de la décentralisation , Ed ,Economica , Paris ,1984,P146.

.

المنارة للاستشارات